او العزيمة ش يعني اذا قال لها ان لم اتزوج عليك فانت
علي كظهر امي فانه لا يكون مظاهرا الا عند اليأس
من التزوج عليها واليأس يحصل بموت المحلوف
عليها ان كانت معينة والا فبالموت على العموم فيلزمه
الظهار حالا لانه علق حنثا بالعزم على الحنث وقع
الحنث وعينه منها ويدخل عليه الايلاء بجنوب له
الاجل من يوم الحكم كما قاله الواجب ح ولم يصح في
المعلق تقديم كفارته قبل لزومه ش يعني ان الظهار
المعلق على صيغة بر لا يجوز ان يخرج كفارته قبل
لزومه كقوله ان دخلت الدار او ان كلمت فلانا مثلا
فانت علي كظهر امي او كراس امي لان الظهار لا يلزم
قبل دخول الدار او الكلام بل وان اخرج الكفارة
بعد لزومه وقيل العود الآتي بيان لا تصح ايضا
فكلام المولف فيه نظر من وجهين احدهما انه يقتضي
صحة الاخراج بعد اللزوم قبل العود الثاني يقتضي
ان غير المعلق يصح فيه تقديم الكفارة وليس كذلك
مع ان هذا المفهوم بد له على ان غير المعلق يكون
لازما وغير لازم فيلزم وبعبارة المراد باللزوم
هنا اللزوم المحتمل وذلك بان يعود ثم يطلق وبما
مر المولف في قوله ويجب بالعود ويحتمل بالوطي
ويجب بالعود ولا يجزي قبله وبهذا يندفع الاعتراض
هنا وبقي مفهوم المعلق وهو المطلق يرجع فيه لقوله
ويجب بالعود الخ فما هنا في المعلق وما يأتي في
المطلق فاقاد هنا حكمين واحدا بالنص وهو المعلق
واحدا بالمفهوم وهو المطلق فيقيد بما يأتي من قوله

ويجب

كما مر

ويجب الخ فهذا المفهوم يقيد بالمنطوق الآتي فلم يقف
عليه اعتراضي وكلام المولف في يمين البر وما يمين
الحنث فيصح تقديم كفارته قبل لزومه كما مر في القولة
التي قبل هذه ش وصح من راجعيه ش يعني ان الظهار يصح
من الرجعية كما يصح ممن هي في العصمة لانهم عدوا
نحو بها كالمة لعار حتى لو زال استمتاعه بزوجته
ابن عبد السلام ولو قبل انظهاره منها قرينة
ارتجاعها لما بعد ح ومدبرته وحرمته ش يعني ان
الظهار من المدبرة يصح لانه يحل له وطوها ولا يصح من
المعتق بعضها ولا من المعتقة الى اجل ولا من الامة
المشتركة اذ لا يحل له وطوهن وكذلك يصح من كل محرمة لعارض
كمحرمة بحج او عمرة او حيض وما اشبه ذلك لان وطوهن
جايز واما محرمة لعارض ما لم يتقيد عمرة الحيض او الاحرام
فان قيد فلا ح ويصح بي اسلم ثم اسلمت ش يعني ان الزوج
المجوسي اذا اسلم بشرط ظاهر من زوجته المجوسية او طلقها
ثم اسلمت بعد اسلام زوجها ولم يبعد ما بين اسلامهما
من اسلامهما كالشهر فانه يقع عليها من غير تجديد عقد
وهي بعد اسلامهما معه وقبل اسلامها في حكم الزوجية
فيلزمه الظهار والطلاق وكان الاولى ان يقول ويمن
اسلم لان ظاهر كلامه يوهم انه ظاهر وهو نحوي لكن
هذا الايهام برده قوله سابقا تشبيه المسلم والمراد
بالتراخي المدلول عليه بثم المدة التي يقع فيها عليها
ان اسلم وهو الشهر لا مطلق التراخي ولو بعد ورتقا
بين ان الرتقا يصح الظهار منها لانها وان تعذر استمتاعه
منها بوجه محلل لا يتعذر استمتاعه منها بسابر جسدها